وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

محاضرات في منهجية العلوم القانونية

ألقيت على طلبة السنة الثانية ليسانس المجموعة الأولى(السداسي الأول)

إعداد الدكتور
ساكري .س .

السنة الجامعية:2024/2023

مقدمة :

أضحت منهجية البحث العلمي اليوم الرافد والعلم الذي تتقاطع عند دراسته كل التخصصات العلمية ، على اختلاف مستوياتها لأهميتها وحتميتها في شتى مجالات البحث العلمي ، ذلك أنه لا غنى للطلاب والباحثين- لاسيما القانونين- عنها ،كونها تشكل عملية علمية تربوية بعيدة التأثير وقوية الفعالية في ميدان التكوين العلمي والفكر القانوني لهم بجعلهم ممنهجين في التفكير والطرح متخلصين من الجمود الفكري متوجهين نحو الإبداع والتجديد والنقد والتحليل المتقصي المنظم.

إن تجنب الوقوع في مغبة إصدار أي أحكام تعسفية أو عشوائية من قبل الباحث، أو الزج بنفسه في السذاجة الاعتباطية التي تجافي الحقيقة العلمية، يرتكز على مدى تسلحه بالمنهجية العلمية وأساليب البحث وتقنياته وأدواته.

لذا تم تقرير تدريس هذا المقياس بمعاهد وكليات الجامعات الجزائرية بمقتضى العديد من القرارات الوزارية، وهو ما يشكل دفعا قويا متينا لعملية البحث العلمي في الجزائر وتعميقا للذهنية العلمية، وإذكاء للفكر الخلاق في هذا المجال.

على أنه يجب ألا يغيب عن البال أن مضمون هذه المادة يشمل جانبين أساسيين هما:

-**الجانب الشكلي (الإجرائي العملي):** ويتضمن بيان وتحليل الطرق والأوضاع والأساليب، والإرشادات العملية والفنية اللازمة للباحث بغية انجاز أعماله العلمية في ميدان العلوم القانونية ،سواء كانت بحوثا نظرية (مذكرات ماجستير ودكتوراه)،أو في صورة ملفات أو بطاقات، أو في شكل دراسة وتحليل مواد ونصوص قانونية وتنظيمية، أو في حالة التعليق على قرارات وأحكام قضائية.

-**الجانب الموضوعي:** والذي يدور حول تحليل مناهج البحث العلمي الأساسية والأصلية المعروفة (المنهج الاستدلالي، المنهج التجريبي، المنهج الجدلي، المنهج التاريخي)، وتحديد كيفيات تطبيقها في مجال العلوم القانونية.

وعلى هدي ما تحرر آنفا نحاول التصدي بالدراسة لهذا المقياس ، بحسب المفردات المقررة له وفقا للخطة التالية:

-الفصل الأول: ماهية البحث العلمي.

***المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي.**

*** المبحث الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي.**

-الفصل الثاني: مناهج البحث العلمي المطبقة في ميدان العلوم القانونية.

***المبحث الأول: مفهوم علم المناهج.**

***المبحث الثاني:أنواع المناهج المطبقة في ميدان العلوم القانونية.**

الفصل الأول: ماهية البحث العلمي

من خلال هذا الفصل سيتم التعرض لتحديد مفهوم البحث العلمي،ثم نحاول رصد كيفيات إعداده في مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي

سنعرج في هذا المبحث إلى تعريف البحث العلمي ثم نحدد خصائصه وأخيرا أنواعه.

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي

البحث في اللغة هو التفتيش والتقصي لحقيقة من الحقائق ،أما العلم **لغة**[1] فهو:" **مجموعة من المبادئ والقواعد التي تشرح بعض الظواهر والعلاقات القائمة بينها"** [2] ، وهو جزء من المعرفة يقوم على مجموعة من المناهج الموثوق بها التي يتبعها الباحث لتفسير الظواهر والحقائق ، هذه الأخيرة التي يتم التأكد من صحتها بواسطة التجريب أو العقل .

أما المعرفة فهي **"مجموعة من المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به ".**[3]

إذن البحث العلمي من الجانب الاصطلاحي له عده تعاريف نأخذ منها الآتي:

1- البحث العلمي هو "التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها وإضافة الجديد لها ".

2- البحث العلمي" هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة ... على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات منهج البحث العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات."[4]

3- البحث العلمي هو" الدراسة الموضوعية التي يقوم بها الباحث في أحد الاختصاصات الطبيعية أو الإنسانية والتي تهدف إلى معرفة واقعية ومعلومات تفصيلية عن مشكلة معينة يعاني منها المجتمع والإنسان سواء كانت هذه المشكلة تتعلق بالجانب المادي أو الجانب الحضاري للمجتمع".

والدراسة الموضوعية للجوانب الطبيعية أو الاجتماعية قد تكون دراسة مختبرية أو تجريبية أو دراسة إجرائية أو دراسة ميدانية إحصائية أو دراسة مكتسبة ، تعتمد على المصادر والكتب والمجلات العلمية التي يستعملها الباحث في جميع الحقائق والمعلومات عن المشكلة المزمع دراستها ووصفها وتحليلها ..

هذا ومن خلال كل ذلك يمكن أن نورد تعريفا راجحا للبحث العلمي على أنه:" **الوسيلة الاستقصائية المنظمة التي يقوم بها الباحث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية أو في ميدان العلوم الطبيعية والتقنية وذلك بإتباع أدوات بحث محددة (مثل العينة ،الاستبيان ،المقابلة ،الملاحظة)**[5] **،وفق خطوات بحث معينة وذلك من أجل الكشف عن الحقيقة العلمية بشأن المشكلة محل الدراسة والتحليل" .**

المطلب الثاني: شروط وخصائص البحث العلمي:

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج بعض شروط وخصائص خصائص البحث العلمي ، كما يلي :

الفرع الأول: شروط البحث العلمي: يمكن حوصلتها في:

1-ان تكون هناك مشكلة تستدعي البحث عن حل لها.

---

[1] –كلمة "العلم" تعني إدراك الشيء بحقيقته وهو اليقين المعرفي.انظر: المنجد في الإعلام، الطبعة السادسة والعشرون، دار المشرق،بيروت،لبنان،ص527.

[2] –رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية ، د ط، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة الجزائر، ص17

[3] –رشيد شميشم، المرجع نفسه، 18ص.

[4] –د.عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية،ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون 4،الجزائر،ص18

[5] - عوض أن يدرس الباحث المجتمع كله (لصعوبة حصر كل عناصره، وكمثال استحالة التعرف على كل مدمني المخدرات) ،فإنه يلجا إلى اختيار عينة يبحثها من المجتمع الأصلي ، ويعمم نتائجها فيما بعد، والاستبيان استمارة بها أسئلة توجه إلى عينة من المجتمع، والمقابلة محادثة مع شخص بغرض الوصول إلى لحقيقة. أنظر رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص ص 44 ،50، 52.

2-توافر الأدلة التي تحوي الحقائق

3-التحليل الدقيق لتلك الأدلة وتصنيفها.

4-الاعتماد على العقل والمنطق لترتيب الدليل في حجج وإثباتات يمكن أن تؤدي إلى حل المشكلة

5-الحل المحدد هو الفض النهائي لمشكلة البحث (اشكاليته) وغالبا ما يورد في شكل إجابة شاملة كاملة عامة .

الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي وتشمل الأتي:

1- الموضوعية، ومعنى ذلك أن يناوله الباحث بأكبر قدر من الصدق ومحاولة نبذه الذاتية.

2- أنه بحث تفسيري، لكونه يهتم بتفسير الظواهر والأشياء بواسطة مجموعة متسلسلة ومترابطة من المفاهيم تدعى النظريات.

3- أنه يتميز بالعمومية في دراسة وتحليل الظواهر معتمدا في ذلك على العينات .

4- أنه منظم ومضبوط لأنه يقوم على المنهجية العلمية بمفهومها الضيق والواسع، الأمر الذي يجعل منه أمرا موثوقا به في خطواته ونتائجه.

5- أنه حركي وتجديدي، لانطوائه دائما على الجديد العلمي باستبدال المعارف القديمة بالأحدث منها.

المطلب الثالث : أنواع البحث العلمي

تتمايز البحوث وتتنوع بناء على عدة أسس، فيمكن تقسيمها على أساس **طبيعة الموضوع** إلى بحوث اجتماعية، قانونية، فيزيائية.... الخ ، وهذا التقسيم بسيط كونه سهل الاكتشاف من قبل الباحث بمجرد الاطلاع على موضوعه، وهناك التصنيف على **أساس النتيجة** المتحصل عليها في البحث وعلى أساس **كيفية معالجة الموضوع** – وهو التصنيف الذي يعنينا هنا - هل هي معالجة تفسيرية ، أو تأصيلية ،وبالتالي نكون أمام بحوث تنقيبية اكتشافية ، أو بحوث تفسيرية نقدية ، أو كاملة ، أو استطلاعية كشفية، أو بحوث وصفية وتشخيصية أوتجريبية.

الفرع الأول: البحث العلمي التنقيبي الإستكتشافي:

وهو الذي يهتم بالكشف عن حقيقة جزئية محددة بواسطة إجراء بعض الاختبارات العلمية التجريبية ، ومن الأمثلة على هذا النوع من البحوث تلك التنقيبية منها لتي يقوم بها المؤرخ بهدف معرفة السيرة الذاتية لشخصية معينة،والبحث الذي يقوم به الطبيب لاختبار مدى نجاعة دواء جديد في الفتك بالجراثيم[1]، وكذلك تلك التي يقوم بها الطالب في المكتبات من أجل الحصول على مجموعة من المراجع والمصادر المتعلقة بموضوع البحث[2].

الفرع الثاني: البحث التفسيري النقدي : ويهتم هذا النوع من البحوث بالكشف عن الأسباب التي أدت إلى تشكيل فكرة معينة، أوموضوع معين والنظر إلى تلك الفكرة أو ذلك الموضوع نظرة نقدية بالمناقشة العلمية والإسناد والتبرير ،للوصول إلى الحقيقة العلمية عن ذات الشيء ،ومن الأمثلة عن هذا النوع من البحوث نذكر مناقشة رأي مفكر معين حول قضية معينة ، ويستدل الباحث في هذه الحالة بالحجج والبراهين حول مدى صحة أو خطأ رأي غيره (كمناقشة فكرة التزام الموظف المرؤوس بطاعة رئيسه ،ومسألة تحديد القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام...الخ).

الفرع الثالث: البحث الكامل:

وهو يضم كلا نوعي البحث السابقين، يرمي إلى حل المشكلات أو المواضيع حلا علميا كاملا شاملا،و يمس كل جوانب وحيثيات الموضوع المراد دراسته وتحليله.

---

[1]- د.عمار عوابدي ، المرجع السابق ،ص24

[2] – د.أحمد بدر ، أصول مناهج البحث العلمي، الطبعة الخامسة،وكالة المطبوعات، الكويت،1979،ص 20،21

الفرع الثالث: البحث الاستطلاعي:[1]

وهو الدراسة العلمية الكشفية الاستطلاعية، والذي يستهدف التعرف على المشكلة فقط، وتكون الحاجة إلى هذا النوع من البحوث عندما تكون مشكلة جديدة أو عندما تكون المعلومات عنها ضئيلة ، وعادة ما يكون هذا النوع من البحوث تمهيدا لبحوث أخرى تسعى لإيجاد حل للمشكلة[2]،ويستخدم وسيلة سبر الآراء (الاستبيان).

الفرع الرابع: البحث الوصفي والتشخيصي :

و هو البحث الذي إلى تحديد سمات وخصائص ومقومات ظاهرة معينة، تحديدا كميا وكيفياً[3].

الفرع الرابع: البحث التجريبي: وهو ذلك البحث الذي يقوم على أساس الملاحظة والتجارب الدقيقة لإثبات صحة الفروض (يعتمد على المنهج التجريبي)، ويستخدم في مجال العلوم الطبيعية والتقنية.

المبحث الثاني : مراحل إعداد البحث العلمي

سنعمد في هذا المبحث إلى تحديد وتحليل، طرق وأساليب وإجراءات إعداد البحوث العلمية من خلال مراحل محددة مضبوطة ومتسلسلة ،تشترك فيها كل البحوث بما فيها بحوث العلوم القانونية ، وهناك بعض الخصوصيات قد تنفرد بها فروع معينة من العلوم ، ويمكن إجمال هذه المراحل فيما يلي :

1-مرحلة اختيار الموضوع

2-مرحلة جمع الوثائق والمعلومات

3-مرحلة القراءة والتفكير

4-مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع

5-مرحلة تسجيل الأفكار والمعلومات

6-مرحلة الكتابة

7-مرحلة إخراج البحث (شكله النهائي وأجزائه)

لكن قبل البدء في تحليل هذه المراحل يجدر بنا تفسير بعض المصطلحات ذات العلاقة، وتتمثل في ما يلي:

البحث الصفي ، مذكرة الليسانس،مذكرة الماجستير ، أطروحة الدكتوراه.

1 - البحث الصفي "التقرير":

ويقصد به ذلك البحث الذي يكلف به الأستاذ،الطالب خلال السداسي أو خلال السنة الدراسية (لا يتجاوز 20 صفحة)،ويهدف إلى تدريب الطالب على استعمال المراجع والمصادر الموجودة في المكتبة ،وإبراز مقدرته على جمع المعلومات وتحليلها وتشجيعه على القراءة وتنمية معلوماته في مجال تخصصه الأكاديمي .

2 - مذكرة الليسانس:

وهي عبارة عن بحث طويل نسبيا مقارنة بالبحث الصفي، وهذه المذكرة تكون ثمرة مجهود عدة سنوات من الدراسة في مرحلة التدرج ، وبواسطتها يتحصل الطالب على شهادة معينة "ليسانس، مهندس.."

3 - مذكرة الماجستير(نظام كلاسيكي) و الماستر (نظام ل م د):

وهما عبارة عن بحث أطول من مذكرة الليسانس مكمل للمقاييس النظرية التي يدرسها الطالب ،طيلة مدة محددة من الدراسات العليا في جامعة معينة .

---

[1] - د.ناجي عبد النور، أساليب البحث القانوني (منهجية البحث القانوني)، الكتاب الثاني،منشورات جامعة باجي مختار، عنابة ،الجزائر، ص**59**.

[2] -د. رشيد شميشم، المرجع السابق ، ص**44**

[3] - د.احمد بدر ، المرجع السابق،ص**29**،**30**

وتتم مناقشة هذا البحث أمام لجنة مكونة من أساتذة مختصين من ذوي الدرجات العلمية العالية.

4- **أطروحة الدكتوراه :** وهي عبارة عن بحث طويل وشامل-أطروحة- لنيل شهادة دكتوراه علوم في مؤسسات التعليم العالي، ويكون هذا البحث إما في شكل توسيع لمذكرة الماجستير(ماستر) ،أو في شكل بحث في موضوع جديد يتوصل فيه الطالب إلى معلومات جديدة وتناقش الأطروحة أمام لجنة مناقشة من ذوي الدرجات العلمية العليا (مكونة من أربعة إلى خمسة أعضاء) .

هذه هي البحوث العلمية الأكاديمية ، وتختلف سواء من حيث حجما أو مدة انجازها ، إلا أنها تشترك في المراحل المنهجية التي سنتطرق إليها فيما يلي :

الفرع الأول: مرحلة اختيار الموضوع:

هي أول مرحلة تواجه الباحث، والمتمثلة في اختيار موضوع مناسب من الناحية الموضوعية والذاتية، وعلى هذا الأساس غالبا ما يتريث الباحث في هذه المرحلة لكي لا يقع في مشكلة تغيير الموضوع في المستقبل،ويجب أن يطرح موضوعه إشكاليات حقيقية تتطلب البحث فيها، ولهذا فإن هذه المرحلة يتم فيها تحديد إشكالية البحث، وعليه سنتناول هذا الفرع كما يلي:

أولا: عوامل اختيار الموضوع: يتحكم في ذلك عوامل ذاتية تتعلق بشخص الباحث، وعوامل موضوعية مرتبطة بطبيعة البحث.

1- عوامل اختيار الموضوع المتعلقة بشخص الباحث: قد توجد عدة عوامل تجعل الباحث يميل لاختيار موضوع ما دون غيره من الموضوعات، وتتمثل في:

الرغبة النفسية: هي أول ما يجذب الباحث نحو موضوع معين للدراسة بالتعمق والتخصص فيه، مما يخلق نوعا من الإنشداد النفسي والوجداني إليه، الأمر الذي يعمل على تذليل الصعاب المادية والجسمية التي قد تواجهه فيه وتحوله (البحث) هذه الرغبة إلى مجرد متعة يزاوله كمثل هواية مفضلة لديه، ولكن قد تحد رغبة الباحث بفرض وتحديد الموضوع من قبل المؤسسات العلمية.

ب-القدرات الشخصية للباحث: وهي ما يجب على الباحث أيضا مراعاته عند اختيار الموضوع والمتمثلة في

-**القدرات العقلية:**وتشمل قدرة الباحث في تناول جميع جوانب البحث بكل موضوعية واقتدار، والتحكم في شتى العلوم المكملة له[1]، مما يتطلب الصراحة مع النفس.

-**القدرات الجسمانية:** وهي ضرورة سلامة الباحث من أي إعاقة تحد من قدرة الباحث على مواكبة البحث، وأن لا يكلف نفسه ما لا تطيق.

ب-**الحالة الاجتماعية والمالية للباحث**: فوجب أخذها في الحسبان لتطلب بعض البحوث مصاريف كثيرة والتنقل إلى الخارج لجلب الوثائق والمراجع ، وهو مالا يسمح له لاسيما إذا كان متكفلا بعائلة.

ووجب عليه أيضا التثبت من مدى إتقانه اللغات الأجنبية ، والتي تمكنه من الاطلاع على الدراسات والمراجع باللغات الأجنبية، خصوصا الدراسات المقارنة.

ج- **التخصص العلمي**: بحيث يجب أن يندرج الموضوع المختار ضمن مجال دراسة الباحث، وتخصصه العلمي العام ثم الخاص ومثاله إذا كان تخصصه العام في القانون،وجب عليه تحديد تخصصه الفرعي مثال القانون الإداري وهكذا...

[1]–د.محي الدين إسماعيل علم الدين ، إعداد رسائل الدكتوراه والأبحاث القانونية، الطبعة الثانية، مطابع مانع العالية، مصر، د س، ص11

د- التخصص المهني: حيث من المحبذ أن يواصل الباحث في نفس تخصصه المهني لكون الوظيفة توفر له الإمكانيات الضرورية للبحث وكذلك يستفيد من الترقية المهنية من خلال رفع مستواه العلمي

أ-المدة اللازمة لإنجاز البحوث العلمية: وهي ضرورية لإنهائها، والمحددة من قبل الجهات الوصية على الدراسات المتخصصة، وعليه فعلى الباحث أن يختار الموضوعات التي تتناسب والمدة الممنوحة له حتى لا تسحب منه الرخصة المحددة للتأهيل1.

ب-القيمة العلمية للبحث العلمي: بحيث يكون موضوعه مبتكرا بالكشف عن حقائق علمية جديدة أو على الأقل يدعم المعلومات السابقة بحيث تصبح أكثر نقاء و وضوحا[2].

ج- الدرجة العلمية المتحصل عليها بالبحث: والتي قد تكون درجة الماجستير أو الدكتوراه أو من أجل ترقية مهنية، مما يدفع بالباحث إلى اختيار موضوع دون غيره بما يتناسب والدرجة التي يصبو إليها.

د- مراجع البحث ومصادره: تعتبر عاملا هاما في اختيار موضوع البحث بحيث كلما تعددت وتنوعت المراجع كلما كان البحث ثريا وغنيا بالمعلومات، وكلما قلت كان البحث غير موثوق في نتائجه، ويحد من قيمته العلمية.

ثانيا: صياغة إشكالية البحث العلمي: تعد معايير اختيار الموضوع هي نفسها معايير اختيار إشكالية البحث ، لكون البحث العلمي ما هو إلا إجابة عن إشكالية ما ولتحديدها يتوجب التقيد بالقواعد التالية:

1- يجب أن لا تكون الإشكالية عامة ولا غامضة.

2- يجب أن تصاغ بصورة واضحة في شكل فقرة تنتهي بسؤال، مع إبراز حدودها بدقة بحذف الجوانب غير المتعلقة بها.

3- يجب توضيح المصطلحات المستخدمة في صياغتها، تجنبا للبس أو الغموض.

عادة ما يقوم الباحث باختيار الموضوع ثم يحدد المشكلة التي يطرحها ذلك الموضوع، ولكن قد يحدث بعد التوغل في الموضوع والتعمق فيه أن تظهر للباحث إشكاليات أخرى تحتاج إلى معالجة مما قد يدفع به إلى صياغة الإشكالية أو تغييرها كليا[3]، والأمر متزامن مع صياغة فرضيات البحث والتي هي إجابات مبدئية على السؤال الأساسي (الإشكالية، ويعتبر الافتراض مبدئيا لكون موضوع البحث لا يكون في صورته الأخيرة الواضحة، ويأخذ بالتبلور والوضوح كلما اتضحت صورة البحث.

الفرع الثاني: مرحلة جمع الوثائق والمعلومات: [4] يتعين على الباحث الحصول على بيانات بحثه من خلال المصادر والمراجع الموجودة بالمكتبات، وتسمى هذه العملية عملية التوثيق أو **البيبليوغرافي** (كلمة يونانية معناها كتابة الكتب)، وتعد من أهم العمليات اللازمة للقيام بأي بحث وذلك بنقل المعلومات أو الاستشهاد ببعض الفقرات أو تعزيز وجهة النظر الخاصة بالباحث.

---

[1]–أنظر: المرسوم التنفيذي رقم: **98 – 254** المؤرخ في**1998/08/17** والمتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج و التأهيل الجامعي (جريدة رسمية عدد **60**).

[2]–د.حلمي محمد فودة،وعبد الرحمن صالح عبد الله،المرشد في كتابة الأبحاث، الطبعة الرابعة ، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية،**1983**، ص **38**.

[3]–لتفصيل أكثر راجع : رشيد شميشم، المرجع السابق ، ص**67**، ود.ناجي عبد النور، المرجع السابق ، ص**67،66**.

[4]- الوثائق العلمية : هي كل المراجع والمصادر التي تحتوي على معلومات ومعارف لها صلة بموضوع البحث ، وقد تكون مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية وتشكل في مجموعها طاقة الإنتاج الفكري والعقلي والإعلامي. انظر:د.عمار عوابدي ، المرجع السابق ، ص**55**

وتنقسم الوثائق إلى قسمين:

أ -الوثائق الأصلية الأولية والمباشرة (المصادر): وهي تلك التي تتضمن الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع، دون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات وهي التي يجوز أن نطلق عليها اصطلاح المصادر"، و تتمثل أنواع تلك الوثائق في ميدان العلوم القانونية والإدارية في[1]:

1- المواثيق القانونية الوطنية والدولية.

2- محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية مثل المؤسسة السياسية والتشريعية والتنفيذية.

3. -التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة.

4- العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا .

5-الشهادات والمراسلات الرسمية.

6-الأحكام والقرارات القضائية.

7-الإحصائيات الرسمية .

ب - الوثائق غير الأصلية وغير المباشرة (المراجع): وهي الوثائق العلمية التي تستمد قوتها العلمية من مصادر ووثائق أصلية أو غير أصلية ، مباشرة أو غير مباشرة ، أو بمعنى آخر هي تلك التي نقلت حقائق و معلومات البحث أو بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى، وهي التي يجوز أن نطلق عليها لفظ "**المراجع**"، ومن أمثلتها[2] :

1- الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعات، مثل كتب القانون الدولي والعلاقات الدولية، القانون الإداري، الدستوري، العلوم السياسية،القانون المدني، التجاري ....

2-الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة.

3-الرسائل العلمية الأكاديمية المتخصصة، التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية (ماجستير، دكتوراه...).

4-الموسوعات ودوائر المعارف والقواميس .

الفرع الثالث: مرحلة القراءة والتفكير:

أولا:مفهوم عملية القراءة والتفكير وأهدافها: نعني بذلك عمليات الاطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق التي تتصل بالموضوع، وتأملها تأملا عقليا فكريا حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع ،وتجعله مسيطرا عليه ،مستوعبا لكل أسراره وحقائقه، متعمقا في فهمه، قادرا على استنتاج الفرضيات والأفكار والنظريات منها، ويمكن تلخيص **أهداف** هذه المرحلة في ما يلي:

1-التعمق في التخصص وفهم الموضوع، والسيطرة على جل جوانبه.

2- اكتساب نظام التحليل قوي ومتخصص، أي تحصيل ذخيرة كبيرة من المعلومات والحقائق فتؤدي في الأخير إلى التأمل والتحليل ومن ثم اكتساب الأسلوب العلمي القوي الرصين.

3-القدرة على إعداد خطة الموضوع.

4-اكتساب الثروة اللغوية الفنية والمتخصصة ومن ثم تحقيق الشجاعة الأدبية لدى الباحث.

1– د.عمار عوابدي،المرجع السابق ،ص57.

2- د.عمار عوابدي، المرجع نفسه ،ص58،59

ثانيا: شروط وقواعد القراءة:

1- أن تكون واسعة شاملة لجميع الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع.

2-الذكاء والقدرة على تقييم الوثائق والمصادر بالانتباه والتركيز أثناء عملية القراءة.

4-يجب أن تكون مرتبة ومنظمة لا ارتجالية وعشوائية مع احترام القواعد الصحية والنفسية للباحث أثناء عملية القراءة.

6-اختيار الأوقات المناسبة للقراءة ومعها الأماكن الصحية والمريحة.

8-ترك فترات للتأمل والتفكير ما بين القراءات المختلفة، مع ضرورة الابتعاد عن القراءة خلال فترات الأزمات النفسية والاجتماعية والصحية.

ثالثا: أنواع القراءة:

1–القراءة الاستطلاعية : وهي القراءة السريعة الكاشفة الخاطفة التي تتحقق عن طريق الاطلاع العام على الفهارس ورؤوس الموضوعات في قوائم المصادر والمراجع المختلفة ، ويشمل ذلك الاطلاع أيضا مقدمات وبعض فصول وعناوين المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع،كما تستهدف تدعيم قائمة المصادر والمراجع المجمعة بوثائق جديدة،و كذا معرفة سعة وآفاق الموضوع وجوانبه المختل، وكشف القديم والجديد ،الخاص من الوثائق والعام[1].

2- القراءة العادية : وهي القراءة التي تتركز حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة، يقوم بها الباحث بهدوء وتأني وفقا لشروط القراءة السابقة الذكر، واستخلاص النتائج وتدوينها في بطاقات.

3-**القراءة العميقة والمركزة:** وهي التي تتركز حول بعض الوثائق دون البعض الآخر، لما لها من أهمية في الموضوع وصلة مباشرة به، الأمر الذي يتطلب التركيز فيها والتكرار والتمعن والدقة والتأمل، وتتطلب صرامة والتزاما أكثر من غيرها من أنواع القراءات، وأهدافها مختلفة عن القراءة العادية، حيث يعنى الباحث فيها بالتعرف على إطار المشكلة ذاتها، والآراء الفكرية التي تناولتها، والفروض التي تبناها الباحثون، والمناهج العلمية التي استخدموها، وذلك بهدف الاسترشاد والتوضيح في تقرير مسيرة دراسته، من حيث المعلومات التي يحتاجها[2].

الفرع الرابع: مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع:

وهي مرحلة جوهرية وحيوية للباحث في إعداد بحثه، وتتضمن تقسيمات الموضوع الأساسية الكلية، والفرعية والجزئية والخاصة ،على أسس ومعايير علمية ومنهجية واضحة ودقيقة ، فيجب أن تخضع عملية التقسيم تلك إلى أساس سليم وفكرة منظمة ورابطة خاصة،كالترتيب الزمني أو الأهمية...

وتقسيم الموضوع يعني تحديد الفكرة الأساسية والكلية للموضوع،تحديدا جامعا مانعا وواضحا، وإعطائها عنوانا رئيسا، ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة البحث، والقيام بتفتيت و تقسيم الفكرة الأساسية إلى أفكار فرعية وجزئية ،بحيث يشكل التقسيم هيكلة وبناء البحث ،ثم القيام بتوزيع العناوين الفرعية والجزئية على الأجزاء، الأقسام، الأبواب، الفصول، المباحث، المطالب، الفروع ، ثم أولا، ثانيا،ثالثا....ثم أ .ب .ج ،ثم 1،2،3...وهكذا دواليك[3].

أولا :شروط التقسيم والتبويب: هناك مجموعة من الشروط والقواعد والإرشادات، يجب إتباعها لتقسيم البحث بصورة سليمة و ناجحة، و منها:

---

[1]–د. عمار عوابدي ، المرجع السابق، ص69

[2]– رشيد شميشم، المرجع السابق، ص86

[3]–د.عبد القادر الشيخلي ،إعداد البحث القانوني ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن، 1982، ص53،54. وانظر أيضا: د.عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص71،72

1–أن تكون خطة البحث عميقة وشاملة ومستوفية لكافة جوانب الموضوع
2-الاعتماد الكلي على المنطق والموضوعية والمنهجية في التقسيم والتبويب[1] ، واحترام مبدأ مرونة الخطة.
3-يجب أن يكون التقسيم تحليليا و حيا ودالا، وليس مجرد تجميع لموضوعات وعناوين فارغة.
4-تحاشي التكرار و التداخل والاختلاط بين محتويات العناصر و الموضوعات والعناوين الأساسية والفرعية العامة والخاصة[2].
5- ضرورة تحقيق التقابل والتوازن بين التقسيمات الأساسية والفرعية أفقيا وعموديا، كأن يتساوى ويتوازن عدد أبواب الأقسام والأجزاء، وكذا عدد فصول الأبواب وعدد مباحث الفصول وهلم جرا[3].

الفرع الخامس: مرحلة تسجيل الأفكار والمعلومات (التجميع):

يسرت التطورات التقنية المتسارعة والمتلاحقة، عملية جمع المعلومات البحثية،خاصة بعد الفترة التي أطلق عليها "الثورة المعلوماتية" في العقدين الأخيرين، والتي تبلورت معالمها في سهولة نقل المعلومات وتدفقها عبر وسائل الاتصالات.

وتعتبر المعلومات المجمعة ركيزة الباحث الأساسية،كمقومات محورية للبحث، فكلما جمع الباحث أكبر قدر من المعلومات وبنوعية حديثة وممتازة،كلما تمكن من تغطية متطلبات بحثه بكل فروعه ونقاطه،لاسيما إذا اعتمدت المعلومات المجمعة على قواعد بيانات تتصف بالشفافية والمصداقية والتسلسل والمنطقية،كما تعكس المعلومات المجمعة مدى إلمام الباحث بما كتب ونشر حول موضوعه، والوقوف على مختلف الآراء والأفكار، لاسيما إذا ما جمع معلومات بلغات أجنبية حية، واستطاع ترجمتها بدقة وموضوعية واحترافية

أولا: أهم مصادر المعلومات: ونجملها في :

1-شبكة المعلومات الالكترونية (الانترنت)
2- الدوريات المتخصصة.
3-المؤتمرات العلمية والندوات.
4-الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه).
5-الكتب العلمية المتخصصة.
6-الموسوعات والقواميس ودوائر المعارف وأمهات الكتب، 7- وأخيرا كتب التراث والمخطوطات.

ثانيا:عملية تصفية المعلومات: بوفرة المعلومات سرعان ما يجد الباحث نفسه يغوص في بحر من الأفكار والبحوث والمؤتمرات والرسائل الجامعية، فما السبيل لعدم التيه ومجانبة الصواب ؟ ،والجواب هو أن يعمل على تنقية المعلومات المحصلة وغربلتها بواسطة الطرق التالية:

1-إعطاء الأولوية للمصادر الأصلية المباشرة وتقديمها على غيرها من المراجع الثانوية وغير المباشرة، والتي تعتمد أساسا على المصادر، ثم التركيز على المصادر والمراجع الأكثر حداثة، سواء في إحصاءاتها وأرقامها، أو في توثيقها و صياغة نظرياتها.

1-أحمد بدر، المرجع السابق، ص181

[2]–د.عمار عوابدي ، المرجع السابق، ص75

[3]-د. عمار عوابدي ، المرجع نفسه، ص75

2-حذف واستبعاد المراجع أو المعلومات المكررة الركيكة والضعيفة والمنقولة عن مصادر متوفرة، حرصا على دقة وقوة ومصداقية المعلومات، واحتياطا لتوثيقها باعتمادها على أمهات الكتب والمصادر، مع وجوب البعد عن المعلومات غير العلمية ، والمستندة إلى تعصب أو تحيز لفكر أو مذهب معين، أو قائمة على العاطفة والحماس بعيدا عن الموضوعية المجردة.

3-استبعاد المعلومات التي تتعارض مع الحقائق العلمية تخلصا وبعدا عن بلبلة الأفكار والتكهنات، وكل الأمور التي تجافي الدراسات العلمية ،والحرص على استبعاد ما لا يتعلق وبصفة مباشرة بموضوع البحث تلافيا للتشعب والتوسع، وتجنب الاستطراد، وتوفيرا للوقت والجهد، مع ضرورة انصباب تركيز الباحث على مصادر المعلومات الدولية الأكثر والأدق توثيقا ومصداقية ما أمكنه ذلك، مثل مصادر ونشرات الأمم المتحدة، والتي يحشد لها أفضل العلماء وأكثرهم تخصصا.

ثالثا: أساليب تجميع وتخزين المعلومات: (وعاء التجميع): وهي عملية جوهرية وحيوية ومصيرية للباحث في إعداده للبحث العلمي، كونها تجسد مسألة مدى سيطرته عليه (البحث)، لذلك لا ينصح بتدوين المعلومات في دفتر عادي بل يجب اعتماد أحد الأسلوبين[1]:

1-أسلوب البطاقات: ويعتمد على إعداد بطاقات صغيرة الحجم أو متوسطة، ثم ترتب على حسب أجزاء وأقسام وعناوين البحث، ويشترط أن تكون متساوية الحجم، مجهزة للكتابة فيها على وجه واحد فقط، وتوضع البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيس في ظرف واحد خاص، ويجب أن تكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات، مثل اسم المؤلف،العنوان، بلد ودار الإصدار والنشر،رقم الطبعة، تاريخها، ورقم الصفحة أو الصفحات.

2-أسلوب الملفات: يتكون الملف من علاف سميك ومعد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة، يقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات على حسب خطة تقسيم البحث المعتمدة، مع ترك فراغات لاحتمالات الإضافة وتسجيل معلومات مستجدة، أو احتمالات التغيير والتعديل، ويتميز هذا الأسلوب بمجموعة من الميزات منها:

-السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز، و ضمان حفظ المعلومات المدونة وعدم تعرضها للضياع

-المرونة، حيث يسهل على الباحث أن يعدل أو يغير أو يضيف في المعلومات أو المراجعة والمتابعة من طرفه لما تم جمعه من المعلومات.

رابعا: قواعد تسجيل المعلومات : سواء استعمل الباحث أسلوب البطاقات أم الملفات فإنه ملزم بإتباع بعض القواعد المنهجية أثناء تدوينه للمعلومات نذكر منها:

1-حتمية الدقة والتعمق في فهم محتويات الوثائق، والحرص واليقظة في التقاط وتسجيل الأفكار والمعلومات.

2. -انتقاء ما هو جوهري وهام ومرتبط بموضوع البحث، ويترك ما كان حشوا .

3- يجب احترام منطق تصنيف وترتيب البطاقات أو الملفات المستخدمة في جمع وتخزين المعلومات.

4-احترام التسلسل المنطقي بين المعلومات والحقائق والأفكار.

الفرع السادس: مرحلة الكتابة:

وهي أدق وأصعب مراحل إعداد البحث العلمي،إذ فيها يخرج في شكله المادي إلى الجمهور ،وحينئذ لا ينظر القارئ إلى حجم الجهد المبذول من قبل الباحث والمدة المستغرقة في انجازه، وإنما ينظر إلى مدى جودة العمل، فتحسم هذه المرحلة ذلك العناء وتلك الجهود بشكل تام.

[1]- د.عبد القادر الشيخلي ،المرجع السابق، ص23

وترمي عملية كتابة البحث العلمي إلى تحقيق أهدافه العلمية المسطرة من قبل الباحث (أولا) ،عن طريق التقيد الصارم بمقومات تدوينه،والتي تتمثل في صياغة وتحرير نتائجه وفقا لقواعد وأساليب وإجراءات منهجية علمية مضبوطة (ثانيا).

أولا: أهداف كتابة البحث العلمي: ويمكن حوصلتها في ما يلي:

1- إعلان وإعلام نتائج البحث العلمي: لعل الهدف الأساسي والجوهري من عملية تحرير البحث العلمي هو إعلام القارئ بطريقة علمية ومنهجية ومنطقية دقيقة ومنظمة عن مجهودات وكيفيات إعداده وانجازه، وإعلان النتائج العلمية التي المتوصل إليها، دون أن تستهدف -تلك الكتابة- عنصر التشويق وتحقيق الإشباع والمتعة الفنية والأدبية والجمالية، لدى القارئ كما تفعل القصص والروايات والمسرحيات والمقالات الأدبية[1].

2- **عرض وإعلان أراء وأفكار الباحث الشخصية:** كما تهدف عملية تحرير البحث العلمي ،إعلان اجتهادات وآراء الباحث الشخصية مدعومة بالأسانيد والحجج المنطقية والعملية، وذلك بصورة منهجية مضبوطة ودقيقة ، بغرض إبراز شخصية الباحث العلمي الجديد في الموضوع محل الدراسة والبحث العلمي[2].

3- **استنباط واكتشاف النظريات والقوانين العلمية:** وذلك عن طريق الملاحظة العلمية ووضع الفرضيات المختلفة ودراستها وتحليلها وتقييمها، بهدف استخراج نظريات قانونية أو قوانين علمية حول موضوع الدراسة و إعلانها[3] و كذا تنمية ملكة الإبداع و والابتكار والتجديد للباحث (تقوية شخصيته العلمية).

ثانيا: مقومات كتابة البحث العلمي: بغرض تحقيق أهداف البحث العلمي السالفة الذكر،وصياغته بطريقة ناجحة ومتميزة وجب التقيد التام بدعائمه ومقومات تحريره من قبل الباحث ،ولعل أهمها:اعتماد مناهج محدد.ة، في البحث، والعناية بالأسلوب العلمي الرصين، وإبراز شخصيته العلمية ، واحترام قانون الاقتباس وقانون الإسناد والتوثيق احتراما للأمانة العلمية، وتوضيح ذلك كما يلي:

1- تحديد مناهج البحث العلمي المعتمدة في الدراسة والبحث: وهي أحد المقومات الجوهرية لنجاحه بحيث يؤدي تطبيق منهج[4]، أو أكثر من مناهج البحث العلمي في عملية إعداده من قبل الباحث ،إلى تمكنه من تحقيق الصياغة العلمية الصحيحة والجيدة له بسيره وانتقاله بطريقة علمية ومنهجية منظمة ودقيقة ،في ترتيب وتحليل وتركيب وتفسير الحقائق والأفكار العلمية، ليتحصل في نهاية المطاف على النتائج العلمية النهائية لبحثه بطريقة مؤكدة ومضمونة[5].

2- **أسلوب كتابة البحث العلمي:** حيث نجد له مفهوما أوسع من المفهوم اللغوي المتداول في الأدب، إذ يشمل معناه هنا العديد من العناصر والخصائص حتى يكون أسلوبا علميا مفيدا ودالا وإعلاميا موضوعيا، مثل سلامة اللغة

1– د.فاخر عاقل،أسس البحث العلمي، الطبعة الثانية،دار الملايين، بيروت، لبنان،1982 ، ص 259

2– د.فاخر عاقل، المرجع نفسه ، ص 259.

3- د.فاخر عاقل، المرجع نفسه ، ص257 وما يليها

4– سنفصل ذلك في الفصل الثاني ، ولا بأ س من تقديم تعريف للمنهج على أنه:" الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة". أنظر: د.عبد الرحمن بدوي ،مناهج البحث العلمي،الطبعة الثالثةوكالة المطبوعات،الكويت ،1977، ص5.

5–د.عمار عوابدي، المرجع السابق، ص93.

وفنيتها ودقتها وتركيزها ووضوحها، وعدم التكرار، والقدرة على تنظيم المعلومات والأفكار والحقائق العلمية، وعرضها وإعلامها بطريقة منطقية وفق أنماط وأسس ومقاييس محددة، و يتجلى كذلك في قوة و جودة الربط عند عمليات الانتقال جملة إلى جملة، ومن فقرة إلى فقرة، ومن موضوع إلى موضوع، ومن فكرة لأخرى، ومن دليل إلى آخر ومن جزء أو فرع إلى آخر من أجزاء وفروع موضوع البحث العلمي[1].

3- **قواعد الاقتباس:** عادة ما يقوم الباحث بالاستشهاد بنصوص قانونية وأحكام قضائية أو بآراء وأفكار الآخرين بغية إسناد وتدعيم فرضياته وآرائه العلمية، أو بهدف نقدها وتحليلها وتقييمها، أو بغاية بيان الآراء والأفكار والأحكام المختلفة والمتعارضة بخصوص الموضوع محل الدراسة والبحث[2].

وحتى تنجح عملية الاقتباس هذه، وتحقق أهدافها، وتصون الأمانة العلمية، وتأكد كفاءة وشخصية الباحث الفكرية، وجب تقيده عند القيام بعملية الاقتباس بالضوابط والقواعد المنهجية التالية[3]:

- الدقة والفطنة التامة في فهم القواعد والأحكام والفرضيات العلمية وآراء الغير المراد اقتباسها.

-عدم التسليم بأن القواعد والأحكام والفرضيات والآراء هي حجج ومسلمات مطلقة ونهائية بخصوص الموضوع بل يجب اعتبارها دائما أنها مجرد فرضيات قابلة للنقد.

-الدقة والجدية والموضوعية في اختيار ما يقتبس منه، ومالا يقتبس، بأن يختار الأفكار والأحكام والآراء والمواقف الأصلية والقيمة المعتبرة حجج علمية.

-تجنب الأخطاء والهفوات في عملية النقل والاقتباس هذه، وتحقيق حسن الانسجام والتوافق بين المقتبس وبين سياق الموضوع.

-عدم ذوبان واختفاء شخصية الباحث العلمي بين ثنايا الاقتباسات، بل لابد من تأكيد وجود شخصية الباحث العلمية أثناء عملية الاقتباس ذاتها، عن طريق دقة وحسن النقل، والتقديم والتعليق، والنقد والتقييم للعينات المقتبسة.

3-مكرر : كيفيات وضوابط عملية الاقتباس: الاقتباس نوعان، نقل واقتباس حرفي ومباشر، ونقل واقتباس غير مباشر غير حرفي.

أ- الاقتباس المباشر (الحرفي) : ويحدث عندما ينقل الباحث بعض المقولات و الآراء أو الأفكار من المراجع و المصادر نقلا حرفيا و مباشرا ومن أمثلة ذلك كتجسيد لهذا المعنى مايلي: يعرف **الدكتور سعيد بوالشعير** الدستور الجامد على أنه :**"ذلك الدستور الذي لا تعدل نصوصه أو جزء منها إلا بإتباع إجراءات خاصة غير تلك المتبعة في تعديل القوانين الأخرى[4]..."**، و يشترط في الاقتباس المباشر ما يلي :

1- أن لا يتجاوز ستة (6) أسطر.

2- أن يكون في وسط الصفحة .

3- أن يكون بين مزدوجتين.

1- **د أحمد شلبي ، كيف تكتب بحثا أو رسالة ، الطبعة التاسعة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1976، ص 16وما يليها.**

2– د.فاخر عاقل، المرجع السابق،ص 268

3–د. أحمد شلبي ،المرجع السابق،ص99وما يليها.

4– د. سعيد بو الشعير،القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الأول، الطبعة الحادي عشر،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر 2010 ،ص 188 .

4- أن يكون بخط أقل حجما من الخط العادي.

5- يجب على الباحث وضع علامة في شكل رقم في نهاية الاقتباس المباشر، و عند استعماله لهذا الأخير، قد يجد نفسه أمام حذف بعض الكلمات والجمل التي يراها غير مناسبة لموضوعه، فعليه وضع مكانها ثلاثة نقاط متتالية (...) و هو ما يسمى بالاقتباس المتقطع، كما قد يجد بعض الأخطاء في النصوص المقتبسة فوجب عليه تصحيحها ووضعها بين قوسين مركنيين وجوبا [....].

و في حالة اعتماد الباحث على مراجع بغير لغة البحث كأن يكون البحث باللغة العربية و قد استعان الباحث بلغة فرنسية أو إنجليزية، في هذه الحالة يكون الباحث أمام خيارين:

أولا : يجب أن يكتب الفقرة المقتبسة بنفس لغة المرجع أو المصدر في المتن ، ويكتب الترجمة في الهامش.

ثانيا : أن يقوم بترجمة الفقرة المقتبسة من المرجع الأجنبي ،ثم يقوم بكتابته في متن البحث ثم يكتب الفقرة المقتبسة بنفس لغة المرجع في الهامش ،مع كتابة كل المعلومات المتعلقة بالمرجع في الهامش ،وما يجب التنبيه إليه هنا هو أن الإفراط في الاعتماد على الاقتباس الحرفي (المباشر) يؤدي إلى اختفاء شخصية الباحث وذوبانها بين ثناياه وهو ما يؤثر على البحث .

ب-الاقتباس غير المباشر (غير الحرفي): ويكون في حالة قيام الباحث بنقل غير حرفي لبعض المقولات و الآراء والنصوص والأفكار من المراجع، باستعمال أسلوبه الخاص في التعبير و الصياغة ، وهو هنا غير مقيد بعدد الأسطر ولا بوضعها (المعلومات المقتبسة) بين مزدوجتين كما هو الحال في الاقتباس المباشر،ولكنه يبقى ملزما بإسنادها عن طريق ردها لأصحابها بتهميشها ، وسنحاول تبيان كيفيات وطرق ذلك كما يلي:

***كيفية توثيق الهوامش بالنسبة للمصادر والمراجع (الإسناد):**

1- توثيق الهوامش بالنسبة للكتب: قد يذكر الكتاب في الهامش مرة واحدة أولى ،كما قد يذكر أكثر من مرة ، ففي الفرض الأول لابد من ذكر جميع المعلومات المتعلقة به ، وذلك حسب الترتيب التالي:

-اسم المؤلف ولقبه[1]، عنوان الكتاب، اسم المترجم إن وجد، رقم الجزء ،رقم الطبعة وعند خلو الكتاب منها نكتب دون طبعة أو نختصرها **"د ط "**، دار الطبع والنشر، بلد ومدينة النشر، تاريخ الطبعة (أو سنة النشر وبغيابها نختصرها هكذا: **دس**)، رقم الصفحة أو الصفحات، والأمر نفسه في تهميش الكتب باللغة الأجنبية.

-**مثال أول**: أحمد محيو، ترجمة:د.محمد عرب صاصيلا، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1979،ص23.

-**مثال ثاني**: عبد الحي حجازي ،نظرية الالتزامات، النظرية العامة للالتزام وفقا للقانون الكويتي، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1984 ،ص15 .

-**مثال ثالث:**

- Roubier, Théorie générale du droit, 2ème éd, Sirey , Paris, 1952, P 2.

وإذا كان للكتاب أكثر من مؤلف، فتذكر أسماؤهما ويعطف بينهما بحرف (الواو) ، وإذا كان له أكثر من مؤلفين يكتب اسم ولقب المؤلف الأول ، ثم يتبعه بكلمة (وآخرون).

1– في الهوامش نبدأ بكتابة اسم المؤلف ثم لقبه، وعند توثيق الكتاب في قائمة المراجع نقوم بالعكس (اللقب ثم الاسم).

-مثال عن الحالة الأولى: نبيل إبراهيم سعد ومحمد حسن قاسم، المدخل إلى القانون، (القاعدة القانونية، نظرية الحق)، منشورات الحلب الحقوقية، د ط، بيروت لبنان ، 2005،ص 25. وإذا كان لهذا المؤلف أكثر من مؤلفين نهمشه كما يلي: (مثال عن الحالة الثانية): نبيل إبراهيم سعد و آخرون ، المدخل إلى القانون، (القاعدة القانونية، نظرية الحق) ، ،د ط ،منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،لبنان ،2005،ص 22.

وفي حالة استعمال نفس الكتاب (باللغة العربية أو الأجنبية) لنفس المؤلف مرتين متتاليتين دون أن يتوسطهما أي مصدر أو مرجع يكون التهميش بعدم ذكر البيانات السابقة والاكتفاء بذكر اسم ولقب المؤلف ،ثم عبارة المرجع نفسه (ibid) متبوع برقم الصفحة كما يلي:

- أحمد محيو ، المرجع نفسه، ص25. و بالنسبة لكتاب بالأجنبية: .Roubier , ibid ,p 3- وكلمة (**ibid**) هي اختصار للكلمة اللاتينية (**ibidem**) والتي تعني المرجع نفسه.

وفي حالة ذكر كتاب للمرة الثانية وتوسطهما مصدرا أو مرجعا آخر ، يكون التهميش بذكر اسم ولقب المؤلف ثم عبارة المرجع السابق (op.cit) ثم الصفحة كما يلي:

-أحمد محيو، المرجع السابق، ص23. .Roubier , op.cit. p12- وكلمة (op.cit) هي اختصار لعبارة (**opero citato**) اللاتينية التي تعني المرجع السابق . .

و إذا كان للمؤلف الواحد أكثر من كتاب، استعمله الباحث في بحثه، فإن ذكر اسم ولقب المؤلف و عبارة المرجع السابق غير كافية في هذه الحالة،بل يضاف إليها عنوان الكتاب قبل ذكر المرجع السابق،ثم نذكر الصفحة .

2-توثيق الهوامش بالنسبة للمجلات العلمية: في حالة الاقتباس من مقال علمي متخصص منشور في دورية من الدوريات (مجلة علمية محكمة) ، فإن عملية ترتيب المعلومات وتوثيق الهامش تكون كالتالي:

-في حالة ذكر المقال لأول مرة : نذكر البيانات التالية:

-اسم ولقب المؤلف، عنوان المقال بين مزدوجتين، اسم المجلة وتحته خط، اسم الهيئة التي تصدرها، مدينة و بلد الطبع والنشر، سنة النشر، رقم العدد، رقم الصفحة.

-مثال: د.نصر الدين سمار،"ملاحظات حول التنظيم القانوني لنقل وزرع الأعضاء البشرية وفق قانون حماية الصحة وترقيتها"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المركز الجامعي العربي التبسي، تبسة، الجزائر، العدد الثالث،2008، ص82.

-سعيد بوالشعير، "التشريع عن طريق الأوامر وأثره على استقلالية المجلس الشعبي الوطني"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، عدد01، 1988 ص353.

و عند ذكر المقال أكثر من مرة، فإننا يجب أن نميز هنا كذلك بين ما إذا ذكر المقال مرتين متتاليتين، وبين ما إذا كان المقال مذكور أكثر من مرة .

ففي حالة ذكر المقال مرتين متتاليتين يجب ذكر عبارة "المرجع نفسه"، ثم رقم الصفحة ،أما إذا ذكر أكثر من مرة و بطريقة غير متتالية يجب ذكر اسم المؤلف و عبارة "المرجع السابق"أو "المقال السابق" ثم رقم الصفحة، و إذا كان للمؤلف أكثر من مقال اعتمد عليه في البحث، يذكر اسم المؤلف ثم عنوان المقال ثم عبارة "المرجع السابق"أو "المقال السابق، ثم رقم الصفحة، أي يخضع لنفس قواعد تهميش الكتب.

3-توثيق الهوامش بالنسبة للرسائل و الأطروحات: في حالة الاقتباس من رسائل أكاديمية جامعية مثل الماجستير و الدكتوراه، يجب على الباحث كتابة البيانات التالية:

-اسم و لقب الباحث، عنوان البحث وتحته خط، تحديد طبيعة البحث هل هو لنيل شهادة الماجستير أو الدكتوراه، اسم المعهد أو الكلية و اسم الجامعة، تاريخ المناقشة، و يقتصر على ذكر السنة فقط، رقم الصفحة أو الصفحات[1] .

-مثال أول: الأمين شريط ، **خصائص التطور الدستوري في الجزائر** ،رسالة دكتوراه الدولة، معهد الحقوق ،جامعة قسنطينة ، 1991،ص12.

-مثال ثاني : وداد عايب ، **السلطة التنظيمية في التجربة الدستورية الجزائرية** ،مذكرة ماجستير،كلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة قالمة،2006، ص13.

-مثال ثالث: - Emmanuel Acouetey, **le contrôle juridictionnel de l'administration en Afrique noire francophone**, Thèse, Faculté de droit et des sciences économiques , Université de Nancy II, Juin 1974, p 15.

و في حالة تكرار الاعتماد على هذا المرجع، نتبع نفس القواعد التي تطبق على الكتب.

4-الهوامش بالنسبة للوثائق الرسمية (نصوص قانونية، تنظيمة...):

تتمثل الوثائق الرسمية في كل ما يصدر عن الجهات الرسمية من رئاسة الجمهورية أو رئاسة الحكومة، أو المنظمات إقليمية و دولية، وفي حالة الاقتباس من هذا النوع من المصادر يجب على الباحث أن يتقيد بذكر البيانات التالية:

-رقم المادة أو الفقرة، نوع النص (قانون، مرسوم ..)، تاريخ صدوره، عنوانه، عدد الجريدة الرسمية، تاريخها ،الصفحة.

مثال: المادة 6 من القانون رقم:08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية (ج رج ج[2]، عدد21بتاريخ 21أفريل2008)،ص 60 .

5-**توثيق الهوامش بالنسبة لمقالات الصحف** : (وإن كان ذلك غير منصوح به لعمومية وسطحية المعلومات الواردة بالصحف، ويقتصر على مقالات أساتذة القانون المتخصصين) ويكون ذلك كما يلي:

-اسم ولقب كاتب المقال، عنوان المقال بين مزدوجتين ، اسم الصحيفة و تحتها خط ، رقم العدد ،تاريخ صدور الصحيفة ، رقم الصفحة .

مثال: محمد الهادي الحسني، "عرب اليهود"،الشروق اليومي ،العدد 4444 ،21جويلية2014، ص.28

6-توثيق الهوامش بالسبة للمطبوعات: إذا اعتمد الباحث على مطبوعات في بحثه يجب أن يهمشها كالآتي:

-الاسم الكامل للمحاضر، عنوان المحاضرة بين مزدوجتين، اسم المقياس مع تحديد المستوى الدراسي، تاريخ إلقاء المحاضرة ، ذكر القسم والكلية و الجامعة ،رقم الصفحة أو الصفحات.

مثال: ساكري سعد، " **المذاهب الفكرية المحددة لأصل القانون وأساسه وغايته** "، فلسفة القانون ،السنة الأولى نظام lmd، سبتمبر2014، قسم الحقوق ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ص9. وفي حالة ما إذا تكرر ذكر هذه المطبوعات، نتبع نفس القواعد المطبقة على الكتاب

7-توثيق الهوامش بالسبة للمقابلات الشخصية:

يستعمل هذا النوع من المصادر غير المنشورة غالبا في البحوث الميدانية، حيث يضطر الباحث إلى إجراء مقابلات شخصية مع مسئولين أو بعض المعنيين بالموضوع، الذي يريد الباحث دراسته .

1–د.عمار عوابدي ،المرجع السابق، ص**107**،**108**.

[2] – ج رج ج: مختصرات تعني الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ويكون التهميش في هذه الحالة كما يلي:

-كتابة اسم ولقب الشخص الذي تم إجراء المقابلة معه، وظيفة الشخص أو منصبه ،اسم المكان الذي تمت فيه المقابلة كالمقر و المدينة والبلد ، تاريخ إجراء المقابلة.

مثال: - مقابلة مع السيد: مانع جمال عبد الناصر، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باجي مختار،مقر الكلية، عنابة ، الجزائر ،10ديسمبر2009.

8-طريقة الإسناد في حالة الاقتباس من أحكام أو قرارات قضائية:ويتم ذلك كما يلي:

تذكر عبارة حكم أو قرار، اسم الهيئة القضائية الصادر عنها،تاريخ الصدور،رقم القضية أو الملف،بيانات المصدر المنشور فيه الحكم أو القرار،رقم الصفحة.

مثال: قرار،مجلس الدولة ،بتاريخ2000/7/12، رقم الملف167207 ، مجلة مجلس الدولة، العدد الثالث، ص8.

9- طرق توثيق المراجع و المصادر (الببليوغرافيا): تعتبر الببليوغرافيا آخر مرحلة في عملية إعداد البحث العلمي،فعند قيام الباحث بإنهاء بحثه معتمدا في ذلك على كتب أو مقالات أو أعمال عديدة،و من أجل أن يتمكن القراء من التحقق من الدراسة ،فإنه من المفيد أن يشير إلى المراجع و المصادر التي اعتمد عليها،والحقيقة أن بحثه لا يكون كاملا إلا إذا ذكر جميع ذخيرته العلمية المعتمدة (المراجع و المصادر) فيضع لها قائمة في آخر البحث ،و هذه هي الطريقة المتبعة في عرضها في البحوث العلمية في شتى المجالات.

و تجدر الإشارة إلى أن الباحث ملزم بأن يتبع مجموعة من القواعد و الشروط و الأحكام عند كتابته للمراجع في قائمة المراجع، و من بين هذه الأحكام :

1-ضرورة مراجعة بيانات كل مرجع كلمة كلمة بدقة تامة، وضرورة ملاحظة عناوين المراجع و أسماء المؤلفين .

2-ضرورة التأكد من سنة النشر .

3-التأكد من وضع كل المراجع المعتمدة في المتن ، في قائمة المراجع.

4-لا يجوز أبدا نقل مرجع من مرجع آخر (المراجع الوسيطة)، حيث أن مجرد ذكر مرجع في قائمة المراجع معناه أن الباحث قد اطلع عليه و اعتمده في دراسته،و هذا يرتبط بالأمانة العلمية له التي هي من خصائص البحث العلمي .

و من جهة أخرى يخضع تدوين قائمة المراجع إلى بعض الأحكام أيضا يجب التقيد بها ومنها:

1-أن تكتب قائمة المصادر والمراجع بنفس حجم الخط العادي للكتابة،بينما تهميشها يكون بخط أقل حجما من الخط العادي المستعمل في البحث.

2-أسبقية لقب المؤلف عن اسمه بالنسبة لقائمة المراجع ،بينما أسبقية الاسم عن اللقب بالنسبة لتهميش المرجع .

3-هناك من يكتب عدد صفحات الكتاب في قائمة المراجع بينما لا تكتب في التهميش حيث تذكر رقم الصفحة التي اقتبس منها الطالب أو الباحث فقط.

و تخضع الإشارة إلى المصادر والمراجع في قائمة المصادر والمراجع إلى ترتيب تسلسلي يختلف معياره من باحث لآخر، ولكن يفضل البدء بالمصادر ثم يتبعها بالمراجع وتفصيل ذلك كما يلي:

أ-بالنسبة للمصادر (الوثائق الرسمية): ونتبع في ذلك ترتيب: **C. CLODA** وهي اختصار للكلمات التالية حسب القوة الملزمة (دستور، معاهدة، قانون، أمر ،مرسوم رئاسي أو تنفيذي، قرار وزاريا مشتركا أو وزاريا أو ولائيا أو بلديا...) وهو كما نلاحظ ترتيب بحسب قوتها القانونية،ثم يضاف الى ذلك ترتيبها وفقا لتواريخها.

ب-بالنسبة للمراجع: في البداية وجب على الباحث أن يفصل بين المراجع العامة والمراجع المتخصصة، ثم يرتبها ترتيبا أبجديا لألقاب المؤلفين على القول الراجح والمعمول به كثيرا.[1]

الفرع السابع: مرحلة إخراج البحث (شكله النهائي وأجزائه):

يشتمل البحث العلمي على عدد من الأجزاء تتكامل فيما بينها لتشكيله وتكوينه في صورته النهاية، أي البحث في يد القارئ وتتمثل في:العنوان، الصفحات التمهيدية، المقدمة، جذع أو صلب البحث، الخاتمة، الملاحق ، قائمة المصادر والمراجع،الفهرس (أو الأصح قائمة المحتويات).

أولا: الصفحات التمهيدية: وتشمل صفحة العنوان، صفحة الإهداء، صفحة الشكر.

1-**صفحة العنوان:** العنوان هو دليل الموضوع أو المشكلة أو الفكرة محل الدراسة والبحث،يدل على كافة عناصر وأجزاء ومقدمات وتفاصيل البحث، بصورة واضحة دقيقة شاملة ودالة، ويخضع اختيار العنوان لعدة ضوابط وأحكام موضوعية وشكلية ومنهجية: كالدقة والوضوح،الشمولية، الدلالة ،الإيجاز(غير كيلو متري)، الحداثة ،وتتطلب صفحة العنوان شكلية معينة حسب كل شروط جامعة.(أنظر: صفحة34 من هذه المحاضرات.)

2-**صفحة الإهداء:** وتخضع لرغبة الباحث ويستحسن عدم الإطالة والبالغة فيه.

3-**صفحة الشكر:** تلي الصفحة الإهداء وفيها يعبر الباحث-باعتدال- عن شكره وامتنانه لكل من أعانه في انجازه على رأسهم مشرفه، وأعضاء لجنة المناقشة.

ثانيا: المقدمة: هي الافتتاح العام والمدخل الرئيس الشامل والدال على آفاق موضوع البحث وجوانبه المختلفة،وهي أول ما يقرأ وآخر ما يكتب وتتضمن المحاور الأساسية له بصورة مركزة وموجزة ومفيدة ودالة في ذات الوقت وتشتمل على عناصر جوهرية وجوبية (تسمى أيضا خلايا المقدمة) وهي:

***1**-تحديد **موضوع الدراسة أو البحث**.

***2**-توضيح **أسباب وأهداف اختيار الموضوع**: من ذاتية وموضوعية.

***3**-إبراز **إشكالية الموضوع**: وتصاغ في شكل فقرة منتهية بسؤال مفصلي دقيق دال ومركز.

***4**-ذكر **الفرضيات**: وهي مجرد حلول مؤقتة للإشكالية، تمحص بدقة في نهاية البحث.

***5**- إظهار **الدراسات السابقة** في الموضوع:وبيان أوجه القصور فيها .

***6**-تبيان **الصعوبات** التي واجهها الباحث أثناء إعداده للبحث (ومثالها: قلة المراجع المتخصصة والعراقيل التي واجهها عند جمعها...الخ)

***7**- تحديد **المناهج** المستخدمة في البحث مع التبرير.

***8**-**تقسيم الموضوع وتبويبه**: بالتصريح بالخطة المجملة.

ثالثا: جذع البحث (صلبه ومتنه): وهو الجزء الأكبر والأهم والحيوي في البحث العلمي، لأنه يتضمن كافة الأقسام والأبواب والفصول والمباحث والفروع التي يتكون منها موضوع البحث العلمي،كما يشتمل على كافة مقومات صياغته وتحريره من مناهج وطرق البحث، وأسلوب الكتابة والصياغة ,وقوانين الاقتباس ,وقواعد الإسناد وتوثيق الهوامش،

---

[1]–هناك عدة معايير لترتيب المراجع ومنها معيار القيمة العلمية للمرجع ،وهو منتقد لأن الباحث هنا ينصب نفسه حكما ومقررا بين ما هو جيد وما هو رديء وهذا صعب جدا،كما أننا نجد معيار الترتيب وفقا لسنة النشر، ورغم سهولته إلا انه منتقد لخلو بعض الكتب منها،أو التي لها نفس سنة النشر ويبقى معيار الترتيب الأبجدي هو الغالب في العمل به. أنظر في ذلك :رشيد شميشم ،المرجع السابق،ص**123**.

والأمانة العلمية والإبداع والابتكار، وشخصية الباحث التي تبرز في عمليات المناقشة والتحليل والتركيب لجوانب الموضوع[1].

رابعا: الخاتمة: وهي عرض موجز مركز وشامل و محوصل للنتائج والحقائق التي توصل إليها من خلال بحثه كما تتضمن توصياته (الاقتراحات)، والإجابة على الإشكالية المطروحة بإيجاز،وهي ليست خلاصة لأن هذه الأخيرة تلخيص حرفي للبحث.

خامسا: الملاحق: وهي ذلك الجزء الذي يلي المتن و يشتمل على معلومات إضافية متممة للمادة الرئيسية، و قد نجدها في البحث الصفي أو بحوث الماجستير و الدكتوراه، وتدرج مباشرة بعد خاتمة البحث و قبل قائمة المراجع.

والقاعدة العامة في تصنيف ما هو ملحق و ما لا يعتبر كذلك، هي أهمية المعلومات المقدمة،ومدى ارتباطها غير المباشر بالموضوع، ففي مجال العلوم القانونية عادة ما تكون الملاحق متمثلة في مشاريع قوانين والنصوص الكاملة للأحكام و القرارات القضائية، وأوراق المرافعات و الرسومات الهندسية،كتلك الرسومات التي تبين القيود القانونية على حق الملكية العقارية المتمثلة في شروط فتح المطلات على سبيل المثال[2].

سادسا: قائمة المحتويات: (الفهرس): والتي شاع استعمال اصطلاح ا **لفهرس** بدلا منها وهي تسمية خاطئة كونها كلمة فارسية تعني عناوين الكتب ، والمقصود بها " قائمة المحتويات" هو إقامة دليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي تحتويها، ليتمكن القارئ من الاسترشاد به بطريقة عملية سهلة ومنظمة.

---

[1]–د.أحمد بدر، المرجع السابق، ص **403** وما يليها. وبخصوص ترقيم البحث فهناك من يبدأ بصفحة المقدمة إلى غاية نهاية البحث(الفهرس)، وهي الطريقة الجيدة إذ بها نعرف العدد الحقيقي لصفحاته، والبعض يرقم صفحات المقدمة بحروف أبجدية (أ،ب،ت...)، ويبدأ الترقيم من بداية متن البحث (القسم الأول، الباب الأول أو الفصل الأول...) وهي طريقة غير دقيقة، وحول الأوراق البينية (المتضمنة الأبواب والفصول...) فهي تحسب ولا ترقم. أنظر:رشيد شميشم،المرجع السابق،ص **118** وما يليها.

[2]–د.رشيد شميشم، المرجع ، نفسه، ص**120** ،والمنهج لغة : يعني الطريق.